http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1713) السنة السابعة - الاثنين (1) شباط 2010

أمانة بغداد ترفض القيام بالتمليك واعتبرت الموضوع دعاية انتخابية!

القصة الساخنة للمتجاوزين على العقارات السكنية الحكومية

وائل نعمة
تصوير- مهدي الخالدي

في احدى الزوايا اتفقت (ام حسن) مع الرجل الضخم صاحب (الدشداشة) السوداء وذي الصوت الأجش على أمر ما! وفي حالة من الريبة والقلق دفعت بالـ (٣٠٠) دولار الى يد الرجل الضخم حتى يخلي لها مكانا في الجنة!

احدى البنايات المهملة والتابعة لوزارة الدفاع بمنطقة الكرادة وجدت فيها (ام حسن) غرفة صغيرة تؤويها بعد ان اخرجت ساكنها القديم او (محوسمها) القديم!

المبلغ الذي اعطته اياه كان بمثابة نقل ملكية من..... الى.... رغم ان الاثنين لايملكان هذا المكان.

وتقول أم حسن ان الاقامة في هذا المكان ليست بالامر الهين، اذ ان الساكن الاول الذي وضع يده على البناء الحكومي بعد انهيار النظام السابق حينما تركت هذه البناية دون حراسة، جعلته يمسك بزمام الامور ويتحول الى زعيم المكان المهدم.

وتضيف «جئت الى هنا في سنة (٢٠٠٤) لأكون قريبة من اخي وعائلته و قد سبقوني الى هذا المكان». أم حسن كانت تسكن في احد الشوارع الفرعية وتفترش الارض مع اطفالها الثلاثة بعد ان استيقظت في احد الصباحات فلم تجد زوجها الذي استأجر لها غرفة في ابعد نقطة ببغداد، فلم يودعها بل هرب تاركا معها الاطفال حتى نفدت النقود وارتمت في حضن الشارع حينها وجدت هذا المكان فالتجأت اليه.

محمود عثمان

كامل الزيدي

سكن غير مناسب!

هذه المجمعات السكنية (اذا صح التعبير) مرتع للأوبئة والأمراض ومكان خصب لتكاثر الحشرات ومأوى للنفايات، والماء والكهرباء ليسا من ضمن التصميم الاساسي لهذا (المجمع)، فترى النساء يحملن الماء من كل حدب وصوب وتمتلىء رؤوس الاطفال بالقمل ويجوبون المكان وهم حفاة، كما ويتجمع الشباب البائس المدمن على البطالة في هذا المكان بشكل ملحوظ ومنهم من كسر هذا القيد وامتهن مهنا غير شرعية، ورجال معوقون وجدوا (الشحاذة) عكازهم الأبدي.

وقد نزح الى هذه المباني ومثيلاتها من المباني الحكومية التي هدمت وتركت بعد سقوط النظام الكثير من العوائل التي كيفت نفسها للعيش فيها ووضعت اسيجة من القصب والطابوق وقسمتها إلى غرف وفقا لطبيعة المكان والمساحة التي وضعت يدها عليها.

البعض من هذه العوائل لها مبرراتها للجوء الى هذي الأماكن وحالتها لا تسمح بالعيش إلا في مثل هكذا اماكن غير الشرعية،فيما وجد الاخرون فيها تجارة مربحة! فالكثير من الاشخاص قد تكالبوا على هذه البنايات في فترة الفوضى التي اعقبت سقوط النظام حتى يبيعوها فيما بعد كما هو الحال مع الشخص الذي تحدثنا عنه في بداية التحقيق والذي اشترت منه ام حسن مكانها الجديد.

يقول عدنان مطرود ٥٠ سنة ويعمل في بيع البانزين على احد الارصفة في بغداد وهو يسكن في (مجمع الرسول السكني) الواقع في حي الوحدة انه نزح الى المجمع في فترة التهجير القسري بعد ان هدم بيته بـ (الهاونات) الطائشة وتلقى تهديدا بالخروج من محل سكناه، فاضطر للجوء الى هذا المكان. وقد اشترى المنزل الذي يتكون من غرفة واحدة من احد الساكنين قبله. والمكان يستخدم للنوم والاغتسال والطهو وكل العائلة تجتمع في هذه الغرفة الوحيدة البائسة.

ويضيف عدنان «هناك العشرات من العوائل التي تسكن المجمع وتتقاسم الهم والمشاكل، ومعظم الساكنين قد حشروا في غرفة او غرفتين حسب القدرة المالية! ماعدا مدير المجمع (كما يسمى) وهذا الشخص قد اختير من قبل سكان المكان لكي يكون الواجهة امام السلطات حينما تأتي وتطالبهم بالخروج، وهذا الشخص قد سكن في بناية تحتوي على أربع غرف. ولا يفكر عدنان بالعودة إلى منطقته الأصلية «لأن هناك عائلات استولت على منزله شبه المهدم.

الإخلاء والرفض!

الحكومة من جانبها حذرت الكثير منهم وامرت باخلاء بعض من هذه المباني، وبالفعل قد اخليت الكثير منها والبعض الاخر مازال على وضعه، واحتج الكثير من ساكني هذه البنايات على القرارات الحكومية الداعية الى خروجهم ورفعوا شعارات ونظموا تظاهرات تطالب بابقائهم او بتوفير أماكن أخرى لايوائهم. ولا تزال بعض من هذه (اليافطات) التي تتحدث عن هذا الموضوع معلقة على الجدران، البعض منها تطالب بتوفير السكن الملائم حتى يخلو المكان وأخريات كتب عليهن شكر لرئيس الوزراء لانه وافق على ابقائهم في المكان الذي تجاوزوا عليه.

ابو ستار ٦٢، الذي لجأ الى احد المعسكرات السابقة، الذي يسمى الان بمجمع (الزهراء)،يقول « جئت بعد سقوط النظام وسكنت في الابنية الكثيرة في هذا المعسكر لاني لا املك منزلا».ابو ستار شكل خلية ازمة قبل فترة مع الساكنين واعترضوا على قرار ازالتهم ورفعوا شعارات تندد بالازالة وتطالب المسؤولين بأيجاد سكن كريم لهم. ويرى ابو ستار ان الجيش الحالي لا يحتاج لهذا المكان فالكثير من الاماكن يمكن استغلالها ولن يؤثر شيء في الدولة اذا ترك للمحتاجين، والجميع محتاج للبقاء فيه لأنهم عوائل فقيرة قد لا تملك مبلغ ٢٥٠ الف شهريا لاستئجار بيت في بغداد او أي مدينة اخرى.

أسماء وارقام

وقد أطلق السكان على دوائر الدولة التي استوطنوها أسماء خاصة مثل مجمع الحسين ومجمع الهدى ومجمع الرسول ومجمع حطين وغيرها من الاسماء المبتكرة، وذلك بعد أن نزعوا اليافطات الرسمية التي تشير إلى اسم المؤسسة الحكومية. وكتبت عائلات اخرى عند الباب الرئيس للمجمعات الحكومية التي تسكنها عبارة «سكن عوائل» لمنع دخول الغرباء والمتطفلين ولتثبيت وجودها معنويا في المكان.وتتصرف العائلات التي حصلت على المكان بوضع اليد وكأنها المالك الاصلي له حيث تقوم ببيع وتأجير تلك المساكن وفق ما تقتضيه الضرورة.

واشارت بعض التقارير مؤخرا والتي صدرت عن منظمة (عائلات بلا مأوى) وهي احدى منظمات المجتمع المدني التي تهتم بشؤون العائلات التي لا تملك مساكن ان هناك اكثر من ٢٠٠ الف عائلة عراقية تعيش في مساكن تابعة الى دوائر الدولة حصلت عليها بوضع اليد وتمتنع عن الخروج منها أو تحت الجسور أوفي بيوت من الطين تفتقر الى ابسط الخدمات الاساسية مثل الماء والكهرباء.

يقول المحامي عبود نجم حول هذه الظاهرة «لن يكون من الغرائب ان تقوم مجموعة من العوائل بالتعدي والتجاوز على الاملاك العامة وعلى المباني الحكومية في فترة الفوضى والتهجير والعنف الاعمى وان يجتمع المشردون وممن لامأوى لهم في هذه الاماكن الفارغة التي تركت لفترة طويلة لانها كانت احدى مؤسسات النظام السابق او انها تعرضت للهدم على اثر صاروخ قد اصابها في الحرب الاخيرة». ويضيف قائلا « ربما هؤلاء الاشخاص لهم اسبابهم ومبرراتهم التي قد تكون غير شرعية لكنها اسباب موجودة شئنا ام ابينا لكن ما دوافع ومبررات المؤسسات الحكومية والتي تتجاوز على التصميم الاساسي لمدينة بغداد «.

المطالبة بالتمليك

في ظل النقاشات واللغط الذي دار حول هذا الموضوع يبدو ان رئاسة الوزراء قد وجدت مخرجا لهذه الازمة حينما أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء قبل ايام كتابا إلى الوزارات والمحافظات كافة حول تمليك الأراضي للمتجاوزين على الأراضي والعقارات.وجاء في نص الكتاب «بناء على أمر دولة رئيس الوزراء تنسب توضيح توجيهات دولته بشأن المتجاوزين على الأراضي والمباني « وأكد الكتاب الرسمي قرارات مجلس الوزراء السابقة بشأن قيام المحافظات والوزارات بدراسة حالات التجاوز ومعالجتها حالة بحالة حسب الأماكن المتجاوز عليها وظروف تلك الحالات والوصول إلى معالجات توازن بين متطلبات المصلحة العامة ومراعاة الحالات الإنسانية.كما واشار الى أنواع الأراضي فوصف النوع الأول بالأراضي التي لا يمكن التجاوز عليها لأنها تؤثر على التصميم الأساسي للمناطق أو تتقاطع مع استخدامات أو مشاريع أو مصلحة عامة وفي هذه الحالة يتم تقديم مساعدة مالية للمتجاوزين لإعانتهم في إخلائها وترتيب أمورهم.كما وتطرق إلى الحالة الثانية من الأراضي وهي الأراضي المتجاوز عليها وهي في التصميم الأساس منطقة سكنية والجدير بالذكر قبل فترة اعلنت امانة بغداد ان وزارتي الداخلية والدفاع والوقفين الشيعي والسني الأكثر تجاوزاً على التصميم الأساسي للعاصمة بغداد واوضحت الامانة ان هذه الجهات قد انشأت مباني متجاوزة على مشاريع ومصالح حكومية فكيف اذا سيكون تصرف المواطن البسيط وفي فترة الازمات.

وهنا يمكن رفع مقترحات إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لبيعها إليهم بعد استحصال موافقة دولة رئيس الوزراء.

ونوه إلى إن توجيهات دولة رئيس الوزراء بشأن مراعاة الجوانب الإنسانية والحالات الحرجة يجب إن لا تستغل بغير ما قصدت إلى تحقيقه كما انه يجب عدم السماح بأي تجاوز تم أو يتم بعد صدور القرارات السابقة ويبقى الهدف الأكبر هو بسط سلطة القانون و الحفاظ على التصميم.

وعلى الجانب المقابل للمسرح الوطني استقبلت العوائل التي تسكن احد المقرات العسكرية القديمة هذا المنشور بالترحيب والسعادة حيث ذكر ابو محسن ٤٤ سنة وعامل بناء « اننا في امس الحاجة الى مثل هكذا توجه فنحن لانملك مكانا نلجأ إليه وكنا نتمنى بعد سقوط النظام ان نحصل على حق في هذا الوطن وابسط طلباتنا ان يكون لنا بيت «. رغم عدم تأكدهم من ان هذا الوضع الجديد سيشملهم ام لا!

وكان الحال ايضا مع من سكن معسكر الرشيد فهم متفائلون بأن ينقلون الى اماكن اخرى او انهم سيبقون على ماستطاعوا ان يحصلوا عليه. فيقول ابو جواد ٦١ سنة وعاطل عن العمل، لا املك عملاً ولا املك مسكناً فكيف لي ان اترك هذا المكان، ولم يلاحقوني ويطالبوني بالخروج وهذا المكان لايليق بالسكن البشري فعلى ماذا احاسب؟.وتمنى كريم علي ٤٠ سنة واحد الساكنين في معسكر الرشيد من الدوله النظر في امر هذه المجموعه من الناس الذين لا يملكون مسكنا وليس مجرد ان نبقيهم في هذه الاماكن غير الصالحة للسكن وإيجاد سكن مناسب. ويضيف « فمن رايي تخصص الدولة مبالغ لبناء مجمعات سكنيه توسع عمودي وليس أفقياً وتوزيعها اولا للمحتاجين الذين لا يملكون المسكن وهو من ابسط المتطلبات التي يستحقها العراقيون».

حل لأزمة السكن

وفيما يتعلق بقضية المتجاوزين على الاراضي وفوضى السكن العشوائي، اوضح النائب السويدي (لجنة الشكاوى) في مجلس النواب لـ(المدى) عن توجه نيابي لاقرار قانون تمليك المتجاوزين. وقال السويدي: ان اقرار هذا القانون سيكون عاملا مساعدا في حل مشكلة أزمة السكن في العراق من خلال وضع ضوابط وآليات التمليك بما يتناسب مع تخطيط وتصميم المدن. وهذه النيات مقرونة بالتباحث مع وزارات الدولة المعنية في اعطاء الحق لبعض المتجاوزين من الحصول على قطعة الارض التي يسكنون عليها، ولكن بشروط ان تكون الارض التي تجاوزوا عليها مفروزة من امانة العاصمة ومحدداً جنسها بأنها ارض سكنية، وان يكون البناء الذي أنشئ عليها بناءا نظاميا ومتوافرا فيه تخطيط البناء من حيث المسافات بين المنازل والفروع نظامية، وان لاتكون هذه المباني مشوهة للتخطيط العمراني الخاص بمدينة بغداد. واكد أن هذا الأمر يتطلب تقديم طلب من الشاغل الاصلي لغرض التمليك وليس ان يقدمه لشخص آخر، وان يقوم بكتابة تعهد خطي بأن لا يكون له ملك او بيت او ارض اخرى،، ويجب ان يقدم صاحب الحق طلبا الى وزارة البلديات خلال سنة من تاريخ صدور القانون مع التعهد الخاص، وكما لايمكن اعطاء اكثر من ارض شخص واحد،كماوحددت فترة التجاوز على الارض ان لاتكون قد تجاوز الساكن على الارض بعد ٢٠٠٧\١٢\٣١ لان امانة بغداد في يوم ٢٠٠٨\١\١ قامت (بتسييج) كل الأراضي التابعة لها وبذلك اصبح من غير الممكن ان يدخل اي شخص جديد الى هذه الاراضي.

أمر غير قانوني

فيما قال النائب محمود عثمان من التحالف الكردستاني لـ (المدى) بأن هناك آراء مختلفة وشداً وجذباً في البرلمان حول مدى شرعية هذا التوجه، وأضاف قائلا « انا مع القانون ومع التوجهات القانونية ولا ارى الامر قانونيا فمن غير المعقول ان يعمم قانون على ظاهرة غير حضارية وهو التجاوز على املاك الدولة «. كما اوضح انه من الممكن ان نفصل الامور ونفرق بين من استولى او تجاوز على هذه الاملاك لظروف قهرية وبسبب عدم وجود مأوى له وبين من استولى عليها دون مبررات ولاغراض اخرى ولكن التوجه بشكل عام لاقرار قانون يسمح بالتمليك فهذا أمر مرفوض. وعن أي اتجاه يميل التصويت على هذا القرار فيعتقد النائب عثمان بأن الموضوع مازال مطروحا امام البرلمان ولم يحسم بعد.

كما ويعتقد النائب بأن الامر لايخفي بين طياته الدعايات الانتخابية وهناك الكثير من الكتل التي تعتقد بأن اثارة هذا الامر في هذا التوقيت وراءه دوافع انتخابية.

دعايات انتخابية!

بينما ذهبت النائبة عالية نصيف من القائمة العراقية في حديث خصت به (المدى) إلى القول « ان تمليك الاراضي لمتجاوزين هو صف الخطأ على الخطأ، فهذه الاراضي من الاملاك العامة للدولة ومن غير الممكن تمليكها لمتجاوزين عليها، فهذا يعد خرقا للدستور وللقوانين العراقية. وتجد النائبة عالية بأنه كان من الاجدر الاهتمام بالبناء وحل مسألة السكن عبر انشاء الوحدات السكنية العمودية والافقية وخصوصا ان حسب تعليمات مجلس الوزراء الى ثلاثة انواع، النوع الاول هو المتجاوزون على التصميم الاساسي وعلى المشاريع الحكومية وهذا النوع من التجاوز يجب ان يرفع وبطريقة رضائية وشفافة وتضمن للمواطن حقوقه حتى يتوفر له سكن كريم، اما النوع الثاني فهو المتجاوزون على أراض جنسها ليس سكنيا فقد يكون صناعيا او زراعيا وايضا يجب ازالة هذا التجاوز وبطريقة تحترم فيها حقوق المواطن، اما النوع الثالث وهو(مثار الجدل) فهو المتجاوزون على اراض ومبان حكومية ليست مخصصة للمشاريع وليس في النية قيام مشروع حكومي عليها وكما يمكن ان يكونوا متجاوزين على أراض تصنف بأنها سكنية وهذه الاراضي يمكن تمليكها وحسب الضوابط والشروط الموضوعة لهذا الشأن، اي من غير المعقول ان نعطي حق التمليك لشخص انشأ منزلا(دبل فاليوم) فهذا الشخص ممكن ان يستملك ارضا او بيتا في مكان طبيعي، او انه يملك قطعة ارض او بيتا في مكان آخر ويطالب بالحصول على مكان تجاوز عليه.وأشار الأستاذ الزيدي إلى أن التمليك سيكون للاشخاص المحتاجين والذين اجبروا على السكن في هذه الاماكن لظروف قهرية او لاسباب التهجير الطائفي.

ونوه الزيدي في معرض حديثه إلى موضوع إخلاء المباني والأراضي المتجاوز عليها رفضه لما قامت به امانة بغداد بأخلاء اكثر من ٥٠٠ دار في المناطق المتجاوز عليها في بغداد وهدم هذه المنازل، وتمنى ان تكون طريقة ازالة التجاوزات بشكل انساني وبعيد عن الوحشية، واكد أن هناك لجنة خاصة برئاسة محافظ بغداد تقوم برفع التجاوزات على المباني الحكومية وبطريقة قانونية وبعد ارضاء المتجاوز. وتحدث رئيس مجلس محافظة بغداد عن وجود اعداد كبيرة من العوائل التي تتجاوز على المباني الحكومية وخصوصا في منطقة شرق القناة التي يصل عدد المنازل فيها من ٣٠٠ الى ٥٠٠ منزل.

ويجد الزيدي بأن حل هذه المشكلة يكون بتوسيع الانشاءات الخاصة بالوحدات السكنية، ووجه رئيس مجلس محافظة بغداد عبر جريدة (المدى) رسالة الى كل المستثمرين والشركات للمشاركة في حل مشكلة السكن وبناء المجمعات السكنية متعهدا بتوفير الاراضي الخاصة بهذا الشأن.وأكد في حديثه ان في حالة اصدار قانون خاص من مجلس النواب في هذا الموضوع ستقوم الجهات المختصة بالتنفيذ لانها ستكون قوانين ناسخة للقوانين التي سبقتها في هذا الشأن.

أمانة بغداد

فيما كانت امانة بغداد معارضة لهذا التوجه واوضح الاستاذ حكيم عبد الزهرة مدير اعلام الامانة الى (المدى) بأن موقف الامانة واضح وصريح متجسدا بما ذهب اليه امين العاصمة الدكتور صابر العيساوي حينما اوضح بأن الامانة ترفض رفضا باتا القيام بتمليك المتجاوزين وهذا الامر هو دعاية انتخابية لااكثر.

واكد الاستاذ عبد الزهرة أن الأمانة ترى الحل في اقامة الوحدات السكنية العمودية وبتكلفة واطئة حتى يستطيع المواطن البسيط الحصول على سكن ملائم بدل التجاوز على املاك الدولة لانها جريمة ولايمكن السكوت عليها.

الشد والجذب في تمليك او عدم تمليك المتجاوزين تتداخل فيها الادعاءات حول ان اثارة هذا الموضوع يقع ضمن دائرة الدعايات الانتخابية وعدم التنسيق الواضح بين دوائر الدولة وعدم وجود مفهوم واحد لهذه المشكلة، ولكن الكل يتفق على أن المشكلة تجد طريق الحل عبر انشاء وحدات سكنية جديدة يستملكها المواطن بشكل شرعي، لكن الى ان تنشأ هذه الوحدات تبقى المشكلة قائمة.

محمود عثمان: من غير المعقول ان يعمم قانون على ظاهرة غير حضارية وهو التجاوز على املاك الدولة!

الزيدي: سيكون التمليك للاشخاص المحتاجين والذين اجبروا على السكن في هذه الاماكن لظروف قهرية او لاسباب التهجير الطائفي